

الغرب المتصهين . ضرب سورية بأردوغان وضرب أردوغان بسورية

♦ توفيق بن رمضان*

نشرْتُ عام 2012 مقالاً عنوانه: «أيها الأردوغان لقد خيبت آمالنا»، وقلت لأردوغان في خاتمة المقال إن ما فعله في سورية، سيرتدّ عليه وعلى وطنه وعلى كل من دفعوه من أشرار الغرب المتصهين المتربّصين بأمّتنا وأوطاننا وشعبونا... ولكم نص الفقرة الأخيرة من المقال: «أيها الأردوغان لا تتصوّر أنّك ستكون من الفائزين والرّابحين، بما فعلته في الشعب والوطن السوري، بل سيشاركك الدمار الذي لحقته بسورية، والأرواح التي أزهقت، وستسلمك اللعنة والخزي والتقتيل مما أفقرته مع من دفعوك للعمل على تصعيد وتاجيح الأوضاع لتدمير سورية وتحطيم وسحق وتشريد شعبها المسكين، ولن يرحمك التاريخ ولن يسامحك الله. أيها الأردوغان لا تتصوّر أنّ وطنك محضن ممّا يحصل في المنطقة، بل إنّ مستقبلك ومستقبل الشعب التركي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الأمة العربية والإسلامية لا الغرب ودول الناتو، ويحك أيها الأردوغان كان من الأحرى بك أن تعمل وتدفع ونحو المصالحة والتهدئة في سورية وليس نحو التصعيد والتقتيل والدمار، وأنكرت بما قاله الله في كتابه الكريم: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَعْيُنِكُمْ وَأَعْيُنَ اللَّهِ لِيَكَلِّمَ تَرْحُمُونَ».

لقد توسّم العرب الشرفاء خيراً في أردوغان وتصوروا أنّ هذا الزعيم التركي سيجبر ما انكسر منذ قرن بين الأخوة العرب والأترك بعد مشكلة الحرب العالمية الأولى وما خلفته من أحقاد وضغينة، ولكن بعد الذي حصل في سورية وبعد تورّط أردوغان في الكارثة السوريّة عاد العرب والأترك إلى نقطة الصفر، فقد عادوا إلى وضعية مائة سنة إلى الوراء،

وكبرت واتسعت الشقّة من جديد بين العرب والأترك، وللأسف فقد ضيّع أردوغان الفرصة لعودة العلاقات الطبيعية مع الشعوب العربيّة وخاصة الشعب في سورية والعراق، ناهيك عن الجزء الهام من الشعب الكردي المتواجد في تركيا وخارجها.

لم أكن أتصوّر أنّ الزعيم التركي أردوغان بهذه السذاجة السياسيّة حتّى يقع في الفخ الذي نصبه له الغرب المتصهين حتّى يخرط في المؤامرة لتكون نهايته السياسيّة بهذا

«أيها الأردوغان لا تتصوّر أنّك ستكون من الفائزين والرّابحين بما فعلته في الشعب والوطن السوري»

الشكل، فقد تورّط بكلّ وضوح في تدمير سورية وفي إشعال نار الفتنة وفي دعم المجموعات الإرهابية المتطرفة بالزّبال والعتاد فقد سمح للجهاديين المزعومين بالتحرك بكلّ حريّة والعبور عبر الحدود التركيّة السوريّة.

وما هو الشعب التركيّ أصبح الآن يعاني من الإرهاب والعنف والتطرّف والانشقاق وانعدام الأمن والاستقرار على أراضيه، زيادة عن الانقلاب الغربي في المواقف، فالغرب بعد أن ورّط أردوغان في سورية ما هو ينسحب ويتركه يتحمّل كلّ التبعات ويواجه كلّ المشاكل الطارئة لوحده، بل لا شك أنّهم سيكبلون له الإتهامات بسبب تساهله في ترك المتطرفين يعرّبدون دخولا وخروجاً من وإلى سورية عبر

الإراضي التركيّة، فقد انهزم أردوغان وداعموه من دول العرب والغرب، وخسر خساراً ما بعده خسران بتورّطه في المؤامرة التي حيكت ضدّ سورية، فلا هو ولا حلفاؤه تمكنوا من إسقاط الرّئيس بشار ولا هو غنم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل إنّ الغرب المتصهين دفعه وزوطه في المؤامرة التي حيكت ضدّ سورية سنوات قبل تحرك الشعب التّونسي ضدّ نظام بن علي، وذلك بشهادة الوزير الفرنسي السّابق رولان دوما، ما هو تورّطه في الأزمة السوريّة يدّمره سياسياً بل سيحجّله في موقع المتهم بعد دعمه للإرهاب والإرهابيين وقد تكاثرت الخصوم عليه في الداخل والخارج. أما الأغبيا والمساكين من أبناء التيارات الإسلاميّة من المغرّرين بهم، فقد قدّموا خدمة للصّهابة والغرب المتصهين من حيث لا يعلمون، فقد جعلوا من أنفسهم قوداً وخطاباً للفتنة والمؤامرة التي حيكت ضدّ سورية، وقدّموا خدمة للمشروع الصهيوني لم يكن ليحلم بها زعماء وقادة الكيان الغاصب في فلسطين بتدمير سورية وإضعافها وإهدار طاقتها ومواردها، هذا في ما يخصّ الجوانب الظاهرة، أما الجانب الخفي والغير ملّين والغير مطروح في الإعلام المتصهين فهو استدراج للمتشددين وجعل سورية مصيدة لكل من يحملون عقيدة قتالية ضدّ المنظومة الصهيونيّة، غربية، لكلّ عملوا على استدراجهم للمصيدة السوريّة والعراقيّة من أجل جلبهم وجمعهم ومن بعد سحقهم دون أن يحسروا فلساً أو جندياً واحداً، بل عملوا على التخلص منهم بأجناد عرب وأموال وعتاد عربي، مع مساعدة غربيّة يقتنصهم من الجيوب والوسائل التقنيّة الحديثة المتنوّعة، دون خسائر ولا مواجهة مباشرة على الميدان فقد استوعبوا جيداً الدروس من تورّطهم في العراق وأفغانستان.

* كاتب وناشط سياسي
romdhane.taoufik@yahoo.fr

اغتيال كوكس يشحن الشارع المؤيد لبقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي و يعلّق حملات الدعاية للاستفتاء

قاتل النائبة العمالية من جماعة «النازيين الجدد» هتف أمامها قبل طعنها «بريطانيا أولاً»

الذي تم القبض عليه هو من أنصار جماعة «النازيين الجدد» التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها. وأفادت المنظمة أنّ قاتل كوكس هتف أمامها قبل طعنها «بريطانيا أولاً»، مشيرة إلى أنّ القاتل لديه تاريخ طويل مع التيار القومي الأبيض».

واستناداً إلى وثائق حصلت عليها المنظمة، فإنّ القاتل توماس ماير كان من الأنصار الأوفياء للحزب الوطني الذي كان لعشرات السنين أكبر منظمة للنازيين الجدد في الولايات المتحدة.

وتابعت المنظمة أنّ ماير أنفق أكثر من 620 دولاراً في نشاطات لمجموعة «التحالف الوطني» التي تدعو إلى بناء أمة مؤلفة من البيض حصراً، وإلى القضاء على اليهود.

وعلى صعيد متصل، كشف شقيق القاتل أنّ إخاه أصيب باضطرابات نفسية وخضع للعلاج، معبراً عن استغرابه بما أقدم عليه، موضحاً أنّ شقيقه ليس عنيفاً ولا مسيئاً.

ويأتي الحادث وسط أجواء بريطانية مشحونة قبل الاستفتاء المقرر إجراؤه في 23 من الشهر الجاري، بعدما رجح استطلاعان جديدان للرأي فوز معسكر مؤيدي خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي، فيما تحذر أوساط المال من عواقب خطيرة على الاقتصاديين المحلي والعالميين في هذه الفرضية. كما وتسبب مقتل كوكس في تعليق حملات الدعاية للاستفتاء بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي، رغم أنّ دوافع القاتل لم تتضح على الفور فقد تكهن البعض بأنّ التعاطف مع كوكس قد يعزز حملة البقاء التي تراجع التأييد لها في الأيام الأخيرة.



وتعتبر كوكس أنّ أكثر من نصف جميع المهاجرين الوافدين إلى بريطانيا يأتون من خارج الاتحاد الأوروبي، ونتيجة الاستفتاء بشأن بقاء بريطانيا في الاتحاد أو لا، لن تغير ذلك إلى الأفضل، معتبرة أنّ القول بغير هذا الأمر «وهم زائف».

إلى ذلك، كتفت منظمة «سازرن بوفرتي لو سنتر» للدفاع عن الحقوق المدنية أنّ قاتل النائبة البريطانية

«يورك شاير بوست»، ذكرت فيه أنّ القلق مشروع من مسألة المهاجرين فيما يخصّ مميزات التعليم والصحة والمنافسة معهم في العمل، لكن معظم الناس يدركون أنّ هناك جوانب إيجابية لهذا الأمر، منها توفير العمالة الماهرة التي تحتاجها بريطانيا للنهوض باقتصادها، ووجود الأطباء والممرضات المتميزين للمساعدة في الخدمات الصحية.

أكدت الشرطة البريطانية أنّها تلقت اتصالاً من عضو مجلس العموم عن حزب العمال، جو كوكس التي قتلت أول من أمس، مشيرة أنّ كوكس أفادت في اتصالها عن تلقيها «اتصالات خبيثة» من أحد الأشخاص، التي تمكنّت الشرطة من التنبؤ على وجه دقيق في وقت لاحق من شهر آذار الماضي.

وأوضحت الشرطة أنّ من اعتقلته في ذلك الحين ليس الرجل البالغ من العمر 52 عاماً المحتجز في غرب يوركشير بعض القبض عليه قرب مسرح الجريمة، وقالت «تلقي رجال الشرطة مزاعم وصول اتصالات خبيثة إلى النائبة جو كوكس». وفي آذار 2016 اعتقل رجل فيما يتصل بالتحقيق وتلقى تحذيراً من الشرطة.. هذا وكانت الشرطة قد أفادت، بأنّ كوكس توفيت متأثرة بجروح أصيبت بها بعد أن أطلق رجل الرصاص عليها وطعنها أكثر من مرّة في مقاطعة شمال يوركشير، حيث أكد شهود عيان أنّ الجاني صاح خلال الاعتداء «بريطانيا أولاً».

وقد أثارت قضية اغتيال كوكس جدلاً داخل بريطانيا وخارجها بشأن أسباب هذه العملية، فيما تذهب التحليلات إلى أنّ موقع النائبة من «البريكسيت» هو الدافع الرئيسي لمقتلها.

وتعرف النائبة العمالية بموقفها الرافض لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث قالت في آخر تدويته لها لشرتها في 10 من حزيران الحالي عبر حسابها على «تويتر»، إنّ «الهجرة مصدر قلق مشروع، لكنها ليست سبباً وجيهاً يدفع بريطانيا إلى مغادرة الاتحاد الأوروبي».

وكلام كوكس هذا ورد في مقال لها كتبتّه على موقع

الاتحاد الفرنسي العام للشغل: الاحتجاجات مستمرة ولا انفراجة قريبة

الشرطة الفرنسية تالقي القبض على شخص كان يعتزم تنفيذ اعتداء إرهابي

والتحالف العام للشغل بعد تصاعد العنف خلال مسيرة في باريس ضدّ هذا الأسبوع، حيث اتهم رئيس الوزراء مانويل فالس الاتحاد بالتفاوض عن وجود شيان ملغين، خاضوا معارك كر وفر مع الشرطة، ونهبوا المحال التجارية ورسوا شعارات على المباني وحطّموها نوافذ مستشفيات للأطفال، في حين هدد الرئيس فرانسوا هولاند بحظر المظاهرات لأسباب أمنية.

في غضون ذلك، اعتقلت السلطات الفرنسيّة، شاباً في العشرين من عمره، كان يعتزم تنفيذ هجوم إرهابي بالسلاح الأبيض، بحسب صحيفة «لو دنيا» في باريس، مديّة في الفرنسيّة.

وبحسب المعلومات التي حصلت وجاءت هذه التصريحات تعليقاً على حقيقة أنّ منفذ الهجوم في أورلاندو، عمر متين، كان قد عمل في شركة أمنية على الأراضي الأميركيّة، الأمر الذي مكّنه من الحصول على الأسلحة.

من جهته، حمل السيناتور الجمهوري البارز، جون ماكين، «مسؤولية مباشرة» عن هجوم أورلاندو، موضحاً أنّ قراره سحب جميع القوات الأميركيّة من العراق أدى إلى انتقال تنظيم «القاعدة» إلى سورية حيث تحولت إلى «داعش».

وأضاف ماكين أنّ «داعش» اتخذ شكله الراهن «بسبب القرار الخاطي والغاشل تماما لباراك أوباما بحسب الجميع من العراق، وكذلك بسبب فكرة مفادها أنّ النزاعات تنتهي بمجرد أنّنا ننسحب».

وذكر السيناتور الجمهوري أنّه حدّر في السابق من احتمال شن إسلاميين هجوماً داخل الأراضي الولايات المتحدة، لكنه عاد وخفف لاحقاً من حدة تصريحاته قائلاً إنّه لم يكن يقصد أنّ الرئيس أوباما يتحمل المسؤولية شخصياً عن مأساة أورلاندو إنما تحدث عن قراراته في مجال الأمن القومي.

وشدد رئيس الاتحاد على ضرورة تعليق بحث مشروع القانون الذي يضمّ التعديلات المتنازع عليها على قانون العمل، كما أكد على ضرورة بدء محادثات بشأن مقترحات الاتحاد للشغل، بإعادة صياغة عناصر أساسية. وقال «الكرة في ملعب الحكومة الآن».

من جهتها، وصفت الخمري الاجتماع بأنه بلاء لكنها أكدت أنّ الحكومة الاشتراكية، عازمة على المضي قدماً في تنفيذ إصلاحات تراها ضرورية للحد من نسبة البطالة العالية. وعبرت عن سرورها لتجدد الاتصال بين الجانبين لكنها قالت «لا نصل إلى إجماع. هناك خلافات وهي ليست جديدة».

هذا وتساعد التوتر وحدة بين الحكومة

عقدت الحكومة الفرنسية أمس، اجتماعاً هو الأول منذ ثلاثة أشهر مع ممثلين للاتحاد العام للشغل الذي ينظم احتجاجات ضدّ خطط تعديل قانون العمل.. لكن أياً من الطرفين لم يلمح إلى حدوث انفراجة.

وقال فيليب مارتينيز رئيس الاتحاد إنّ المحادثات لم تؤد إلى شيء يدفع الاتحاد لتغيير خطته لمظاهرات يوم الخميس المقبل في خطوة قالت الحكومة إنها قد لاتجيزها.

وقال مارتينيز بعد الاجتماع الذي استمر 90 دقيقة مع وزيرة العمل مريم الخمري «الاتحاد العام للشغل والحكومة يختلفان على قضايا جوهرية. اليوم تاكدنا من وجود هذه الخلافات».

عمر متين تبادل مع زوجته رسائل قصيرة أثناء تنفيذ هجوع أورلاندو

أوباما يتهم الساسة الأميركيين بالتواطؤ لصالح الإرهابيين



بشكل شرعي»، مؤكداً أنّه «يجب على من يقف إلى جانب الاستحواذ على الأسلحة دون عراقيل أن يلتقي مع أهالي الضحايا».

وذكر السيناتور الجمهوري أنّه حدّر في السابق من احتمال شن إسلاميين هجوماً داخل الأراضي الولايات المتحدة، لكنه عاد وخفف لاحقاً من حدة تصريحاته قائلاً إنّه لم يكن يقصد أنّ الرئيس أوباما يتحمل المسؤولية شخصياً عن مأساة أورلاندو إنما تحدث عن قراراته في مجال الأمن القومي.

نقلت شبكة «سي إن إن» من مصدر في التحقيق، أمس، أنّ منفذ الهجوم في مدينة أورلاندو تبادل رسائل نصية قصيرة مع زوجته أثناء قيامه بإطلاق النار في نادي المثلثيين.

وقال متحدث رسمي من التحقيق الأمني الذي تجريه وكالة إنقاذ القانون الأميركيّة، إنّه عند الساعة الرابعة صباحاً، وبينما كان منفذ الهجوم عمر متين في حمام نادي المثلثيين، أي تقريباً بعد ساعتين من قيامه بإطلاق النار، تبادل مع زوجته نور سلمان، عدة رسائل، سانلاً إياها إذا كانت قد شاهدت الأخبار، وردت زوجته في إحدى المرات بكونها تحبه.

كما حاولت الزوجة نور سلمان الاتصال بزوجها في الفترة التي توفّق فيها عن إطلاق النار، يقول متحدّث آخر، وقد أتت اتصالاتها مباشرة بعد انتشار الأخبار حول الهجوم، و«يبدو أنّها علمت أنّ زوجها قد يكون المسؤول عما تشاهده من أخبار»، يضيف المتحدث.

وتخضع نور سلمان لتحقيق دقيق من قبل عناصر الشرطة حول مدى إمكانية معرفتها بخلفيات عمر متين قبل تنفيذ الهجوم، وقد أخبرت نور المحققين أنّ متين أنفق الألاف خلال الأسابيع التي سبقت الهجوم لأجل شراء أسلحة نارية، منها التي استخدمها في الهجوم على رواد نادي المثلثيين في مدينة أورلاندو الأميركيّة، و«قتل بها 49

الانقلاب من داخل المؤسسات

يقضي على الديمقراطية التركية

♦ د. هدى رزق

يبدو الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مصمماً على فرض رؤيته السياسيّة الإداريّة، فهو يعتزم بناء تركيا الجديدة وتحقيق رؤية 2023، يعمل مع فريق من مستشاريه بشكل دقيق على التغيير من داخل المؤسسات.

لا يكتفي الرجل بسيطرة حزبه على الأغلبية البرلمانية والإسماك برئاسة الوزراء ووضع اليد على الإعلام من خلال شراء المؤسسات، وعلى صحف وشركات تعتبر موالية للداية محمد فتح الله غولن، بل هو أدخل الجيش التركي في المعارك الدائرة ضدّ حزب العمال الكردستاني باسم الحفاظ على وحدة الأراضي التركيّة في وجه من يسعى إلى حكم ذاتي، مع العلم أنّه يحتفظ بمفاتيح الحرب والسلام مع الأكراد.

ساهم في التشجيع على رفع الحصانة عن المعارضين المتمثلين بحزبي الشعب الجمهوري والشعب الديمقراطي، في حين أرسلت وزارة العدل 11 ملفاً إلى مكتب المدعي العام، من أجل فتح الطريق أمام محاكمة زعميي الحزبين كمال كليتشيدار وأغلو وصالح الدين ديمرطاش، بعد أسبوع واحد فقط من موافقة أردوغان على التغيير الدستوري. هذه الملفات هي جزء من مجموع 787 ملف ضدّ 148 نائباً من أعضاء البرلمان الذي يتألف من 550 عضواً.

تحرك حزب العدالة والتنمية ضدّ أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان، بتهمة مساعدة الإرهاب. وفي 15 حزيران اقتضت شرطة اسطنبول منزل النائبة في البرلمان عن نفس الحزب فيجين بوكسكاغ، من أجل البحث عن أحد مسؤولي حزب يساري. أما التحقيقات مع زعماء الحزبين فهي لن تدور حول الإرهاب إنما حول تهمة شتم الرئيس وإهانة الدولة والحكومة والشرطة القضائيّة. صوّت حزب الشعب الجمهوري برئاسة كليتشيدار وأغلو، على رفع الحصانة عن النواب وقال في حينها أنّه لا يخشى أن يوضع في السجن لأجل مواقفه السياسيّة. لكن تساؤلات عدة تطرح حول ما إذا كان وضع الزعماء في السجن سيساعد الرئيس أو حزب العدالة والتنمية، لأنّ القيام بهذه الخطوة يضع الديمقراطية التركيّة على المحك.

يبدو أنّ الشعبيّة في تركيا اليوم تنتصر على الديمقراطية، لا سيما أنّ مستشار الرئيس الاقتصادي اعتبر في تصريح له أنّه لا يحق لأحد ممارسة السياسة في تركيا سوى الرئيس أردوغان. تصريحات توحى بأنّ من هم حول الرئيس ملكيون أكثر من الملك، وتصريحاتهم كما تصرفاتهم تشي بقمع المعارضة وحتى حرمانها من التعبير.

في هذه الأثناء أعلن عن تأجيل طرح مشروع الرئاسة إلى الخريف أيّ بعد العطلة الصيفيّة وإعطاء الأولوية لتغيير قانون البرلمان قبل بداية شهر تموز وهو يهدف إلى الحد من الاتراضات التي تقدّم ضدّ الحكومة واختصاص الوقت الذي يعطى للمعارضة خلال مناقشات المقترحات والمسودات التشريعيّة. يبدو أردوغان متحمساً للتخلص من العقبات التي تعترض التنفيذ السريع للبرامج الحكوميّة، بحيث يتّم تجاهل الشكوى من إهمال دور البرلمان ومهامّه، التي تحاسب وتضبط التوازنات. يبدو التغيير تحضيرياً للأجواء من أجل إمرار تعديل أو تغيير للدستور من دون تأخير أو مناقشات تفصيليّة يمكن أن تقوم بها المعارضة.

وعلى الصعيد القضائي، تبدو تركيا على موعد مع خطة الإصلاح الحكوميّة الرامية إلى زيادة دور السلطة التنفيذية في التشريع، إذ أنّ خطة إعادة هيكلّة المحكمتين العليا للاستئناف ومجلس الدولة تتعرّضان لانتقادات من قبل المعارضة التي ترى أنّها غير دستوريّة، لكن وزير العدل يقول أنّ الأمور متروكة للسلطة التشريعيّة من أجل تغيير القوانين والدستور من وجهة نظر حزب العدالة والتنمية الذي يسعى لتغيير قانون البرلمان من أجل التشريع لهذه العملية. في هذه الأثناء دعّم حزب الشعب المعارض للنضال ضدّ مشروع قانون إعادة الهيكلة وحدّر من الاستقطاب في البلاد وتشريع ضرب الحريات وما تبقى من المؤسسات الإعلاميّة.

وفي ظلّ التناقض الحادّ بين ما تبديه الحكومة من حرص على جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى الداخل التركي بما في ذلك الإعفاءات الضريبيّة، وبين ما يقوم به حزب العدالة والتنمية من إعداد لمشروع آخر يوسع نطاق سلطة الحكومة، بتعيين مجلس أمناء للشركات، فيما يظهر أمر تعيين الأمناء كإجراء احترازي قانوني ينبغي أن يهدف إلى حماية الجمهور، والشركات وحملّة الأسهم والمواطنين عن طريق الحيولة دون إفلاس الشركات والسماح لها بمواصلّة أنشطتها التجاريّة. إلا أنّ حزب العدالة والتنمية استخدم الأمناء كسلاح سياسي لبعض الوقت وهذا ما حصل عندما وضعت الحكومة يدها على مجالس إدارة الشركات؛ بسبب ارتباطها بالداية محمد فتح الله غولن الذي اتهم أيضاً بالإرهاب.

انتقد أكاديميون وأحزاب معارضة هذه السياسة الأخذ بتصفية الحسابات مع المعارضين وبعض مالكي الشركات. فموجب القانون الجديد الذي يقترحه العدالة والتنمية سيتمّ نقل حصص الشركات والسلطات الإداريّة لأصول وسندات الشركة، التي يتمّ تعيين الوصي عليها إلى الأمناء. وهذه مسألة خطيرة جداً في عالم الأسواق والمال وبالنسبة للمستثمرين الأجانب، إذ يمكن من الناحية النظرية ضبط مجلس إدارة الشركة من قبل الحكومة إن كان هناك سبب، أيّ اتهام أو جرم، ولكن من يمكنه إثبات صحة هذا الجرم في ظل ما يجري في الآونة الأخيرة.

لا يبدو أنّ هذا الموضوع سيساعد الاقتصاد التركي ويمكن للسياسي اختراق استقلاليّة القضاء.

لا يبدو أنّ القانون الرئاسي قد أصبح ناجحاً في ذهن رئيس الجمهوريّة الذي يبحث عن نظام رئاسي من دون قيد أو مراقبة، كي لا يتمّ إبطاء حركة الجهاز التنفيذي، فيما تحدى رئيس الوزراء بن علي يلدريم معارضة حزب الشعب بشتّى رئيسه حول موقفه من اعتماد النظام الرئاسي الأميركي، لكن كليتشيدار وأغلو تساءل إنّ كان يلدريم وأردوغان يفضلان النظام الفيدرالي الأميركيّ وهل يوافقان على ولايات لها قوانين خاصة في تركيا؛ واعتبر أنّها مسألة حرجية في تركيا حيث لا تزال هناك مشكلة كردية مزمنة. وأشار إلى أنّ أردوغان هو نفسه انتقد سلطة الكونغرس والمحكّة العليا اللتين تقديان صلاحيات الرئيس في الولايات المتحدة مع أنّه منتخب من قبل الشعب.. وهو من المؤكّد يفضّل نظاماً لا تقييد فيه لسلطته ولا محاسبته لذلك، هو يسعى إلى تحقيق مشاريعه بتعديل القوانين.

كواليس

قال دبلوماسي عربي

سابق في واشنطن

إنّ كلفة الوثيقة

الموقعة من خمسين

دبلوماسي سابق

وحالي في الخارجية

الأميريكية والتي تطالب

بعمل عسكري

أميركي ضدّ سورية

بلغت خمسة ملايين

دولار، تولى إنفاقتها

عبر تنسيق مشاركة

الموقعين في ورش عمل

مراكز دراسات السفير

الأميركي السابق في

السعودية ريتشارد

مورفي، ودفع المبالغ

كيدل مشاركة.